معلومات تحليلية عن كتب الجمع بين الصحيحين

وكتاب الدلائل

يونس صادق المليكي

2024م

مقدمة

"إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

تُعتبر السنة النبوية أحد المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي، ولا يخفى على أحد أهمية الحفاظ على صحة نقل الأحاديث النبوية لضمان استقامة الفهم الإسلامي. من هذا المنطلق، أُلفت العديد من الكتب التي تهدف إلى جمع وتصنيف الأحاديث الصحيحة، وكانت كتب الجمع بين الصحيحين من أبرز هذه الأعمال التي هدفت إلى جمع الأحاديث المتفق على صحتها بين صحيحي البخاري ومسلم، إلى جانب ذلك، نجد كتبًا أخرى تهدف إلى شرح الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي مثل كتاب الدلائل في غريب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي، الذي اهتم بشرح معاني الكلمات الغريبة التي قد تعترض طريق فهم الأحاديث النبوية.

وقد عنيت هنا بالجمع حول شيئين

الأول: بالكتب التي جمعت بين الصحيحين وبيان من جمع بينمها ومزيا كل كتاب وعيوبه وأفضل طبعاته وتفاصيل أخرى تجدها في البحث وذلك في كتب المتقدمين، وقد نقلت أغلب هذا المطلب من رسالة لـ: د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، الجمع بين الصحيحين عند المتقدمين دراسة مقارنة، مع تصرف ليس بكثير

أما كتب المعاصرين فكان التفصيل فيها أقل لسهولة الرجوع إليها وسهولة منهج المؤلفين المعاصرين، وكان معظم الجمع فيها من مواقع إلكترونية تعتني بعلم الحديث

الثاني: كتاب الدلائل لقاسم بن ثابت، وحقيقة الكتاب أنه لم يلقى اهتماما كافياً على ما فيه من الفائدة والخبر.

أسباب الدراسة:

1- تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأهمية الكبيرة لكل من كتب الجمع بين الصحيحين وكتاب الدلائل، نظرًا للدور المهم الذي تلعبه هذه الكتب في فهم الأحاديث النبوية وتفسيرها.

2- هناك حاجة ملحة لدراسة كيفية تعامل علماء الحديث مع تصنيف الأحاديث الصحيحة من خلال الكتب التي جمعت بين صحيحي البخاري ومسلم، بالإضافة إلى دراسة الطرق التي أُتبعت في شرح الألفاظ الغريبة لتوضيح المعاني التي قد تكون غامضة على الباحثين وطلاب العلم.

أهداف الدراسة:

1. تحليل منهجية التصنيف: يهدف البحث إلى تحليل منهج العلماء في كتب الجمع بين الصحيحين، وكيف تعاملوا مع تصنيف الأحاديث المتفق عليها.

2. فهم غريب الحديث: يسعى البحث إلى إبراز دور كتاب الدلائل في شرح وتفسير الألفاظ الغريبة الواردة في الأحاديث النبوية، ومساهمته في تسهيل الفهم الصحيح للنصوص.

أهمية البحث:

أهمية علمية: يوفر هذا البحث إضافة إلى الفهم الحديثي واللغوي، حيث يساعد في توضيح كيفية تصنيف الأحاديث وشرح غريبها بشكل يعين الدارسين على استيعاب هذه النصوص بصورة أدق.

أهمية تطبيقية: يسهم البحث في تقديم معلومات عملية يمكن أن تكون مرجعًا للباحثين في الحديث والفقه لاستخدامها في دراساتهم وأبحاثهم.

نطاق البحث:

ينحصر نطاق البحث في دراسة وتحليل كتب الجمع بين الصحيحين التي جمعت بين أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، بالإضافة إلى كتاب الدلائل لقاسم بن ثابت السرقسطي.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: سيتم تحليل محتوى الكتب المختارة (كتب الجمع بين الصحيحين وكتاب الدلائل) من خلال المنهج الوصفي الذي يصف الكتاب ويوضح أهميته.

خطة البحث

مقدمة

أسباب الدراسة:

أهداف الدراسة

أهمية البحث:

نطاق البحث:

منهج البحث:

خطة البحث

إطلالة

المبحث التمهيدي: التعريف بالبخاري ومسلم، وفيه مطبان

المطلب الأول: التعريف بالبخاري

المطلب الثاني: التعريف بمسلم

المبحث الأول: الكتب التي جمعت بين الصحيحين للمتقدمين والمعاصرين

المطلب الأول: كتب مطبوعة للجمع بين الصحيحين للمتقدمين

المطلب الثاني:كتب مطبوعة للجمع بين الصحيحين للمعاصرين

المطلب الثالث: كتب أخرى للجمع بين الصحيحين

المبحث الثاني: كتاب الدلائل لقاسم بن ثابت، وفيه مطبان

المطلب الأول: ملخص عن المؤلف ومنهجه

المطلب الثاني: ملخص عن الكتاب

إطلالة

مقدمة حول الجمع بين الصحيحين

تُعَدُّ السنة النبوية الشريفة أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها التشريع الإسلامي، فهي تُمثّل المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في بيان الأحكام الشرعية وتفسير النصوص القرآنية وتوضيح معانيها. وتأتي أهمية السنة النبوية من كونها توثّق أقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، مما يوجه الأمة الإسلامية نحو السلوك القويم والفهم الصحيح للشريعة. ومنذ عهد النبي الكريم، اهتم الصحابة والتابعون والعلماء بحفظ السنة وتدوينها بكل أمانة ودقة، حتى تتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل.

ومن بين العلماء الذين برزوا في هذا المجال، كان للإمامين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري مكانة خاصة في جمع وتصنيف الأحاديث النبوية الصحيحة، حيث جُمعت في كتابيهما "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" الأحاديث التي تتوفر على أعلى درجات الصحة من حيث السند والمتن. وقد اكتسب هذان الكتابان شهرة كبيرة لكونهما أصدق الكتب بعد كتاب الله، حيث يشتملان على الأحاديث النبوية التي اتفق العلماء على صحة نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي ظل هذه المكانة الرفيعة لكتابَي "الصحيحين"، برزت جهود علماء الحديث في دراسة وجمع الأحاديث المشتركة بينهما، وهو ما يُعرف بـ "الجمع بين الصحيحين". ويمثل هذا العمل جهداً علمياً كبيراً يهدف إلى التوفيق بين روايات الأحاديث إذا اختلفت في اللفظ أو المعنى، كما يسعى إلى تقديم نسخة موحدة للأحاديث الصحيحة التي وردت في كلا الكتابين، مما يسهل على الباحثين وطلاب العلم الوصول إلى المعرفة الدقيقة والمثبتة بالسند الصحيح، ويساعد في توضيح الفروق الدقيقة بين الروايات المختلفة وفهم النصوص النبوية بشكل أعمق وأشمل.

لذلك في هذا البحث سوف أحاول ذكر بعض الكتب التي أهتمت بالجمع بين الصحيجين قديماً وحديثاً مع التفصيل قدر الإمكان.

المبحث التمهيدي

التعريف بالبخاري ومسلم

لما كان مقصود هذا البحث هو التطرق قدر الإمكان لأشهر الكتب التي جمعت بين صحيح البخاري وصحيح مسلم كان لزام أن تذكر نبذة مختصرة عن مصنفي الصحيحين، ولك في مطلبين.

المطلب الأول: التعريف بالبخاري

المطلب الثاني: التعريف بمسلم

المطلب الأول

التعريف بالبخاري

البُخَارِيّ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن الْمُغيرَة الْجعْفِيّ مَوْلَاهُم الْحَافِظ الْعلم صَاحب الصَّحِيح وَإِمَام هَذَا الشَّأْن والمعول على صَحِيحه فِي أقطار الْبلدَانِ روى عَن الإِمَام أَحْمد وَإِبْرَاهِيم بن الْمُنْذر وَابْن الْمَدِينِيّ وآدَم بن أبي إِيَاس وقتيبة وَخلق وَعَن مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ وَإِبْرَاهِيم الْحَرْبِيّ وَابْن أبي الدُّنْيَا وَأَبُو حَاتِم والمحاملي والفربري وَخلق آخِرهم وَفَاة وَرِوَايَة للصحيح أَبُو طَلْحَة مَنْصُور بن مُحَمَّد النَّسَفِيّ

قَالَ أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن أبي حَاتِم الْوراق قلت لأبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ كَيفَ كَانَ بَدْء أَمرك فِي طَالب الحَدِيث قَالَ ألهمت حفظ الحَدِيث وَأَنا فِي الْكتاب ولي عشر سِنِين أَو أقل ثمَّ خرجت من الْكتاب بعد الْعشْر فَجعلت أختلف إِلَى الداخلي وَغَيره فَلَمَّا طعنت فِي سِتّ عشرَة سنة حفظت كتب ابْن الْمُبَارك ووكيع وَعرفت كَلَام هَؤُلَاءِ وأقاويلهم ثمَّ خرجت مَعَ أُمِّي وَأخي أَحْمد إِلَى مَكَّة فَأَقَمْنَا بهَا إِلَى طلب الحَدِيث

فَلَمَّا طعنت فِي ثَمَان عشرَة جعلت أصنف قضايا الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وأقاويلهم وصنف كتاب التَّارِيخ إِذْ ذَاك عِنْد قبر الرَّسُول الله صلى الله عليه وسلم وَقل اسْم فِي التَّارِيخ إِلَّا وَله عِنْدِي قصَّة إِلَّا أَنِّي كرهت تَطْوِيل الْكتاب وروى عَن البُخَارِيّ أَنه قَالَ أخرجت هَذَا الْكتاب يعين الصَّحِيح من زهاء سِتّمائَة ألف حَدِيثه وَقَالَ الْفربرِي قَالَ لي البُخَارِيّ مَا وضعت فِي كتابي الصَّحِيح حَدِيثا إِلَّا اغْتَسَلت قبل ذَلِك وَصليت رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ بنْدَار حفاظ الدُّنْيَا أَرْبَعَة أَبُو زرْعَة بِالريِّ وَمُسلم بنيسابور والدارمي بسمرقند وَالْبُخَارِيّ ببخارى وَقَالَ ابْن عدي كَانَ ابْن صاعد إِذا ذكر البُخَارِيّ يَقُول الْكَبْش النطاح وللبخاري من المؤلفات الْجَامِع الصَّحِيح

التَّارِيخ الْكَبِير الْأَدَب الْمُفْرد الْقِرَاءَة خلف الإِمَام ولد يَوْم الْجُمُعَة بعد الصَّلَاة لثلاث عشرَة خلت من شَوَّال سنة أَربع وَتِسْعين وَمِائَة وَمَات لَيْلَة عيد الْفطر سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ[1].

[1] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، طبقات الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ ص 252-253.

المطلب الثاني

التعريف بمسلم

مُسلم بن الْحجَّاج بن مُسلم الْقشيرِي أَبُو الْحسن النَّيْسَابُورِي الإِمَام الْحَافِظ صَاحب الصَّحِيح روى عَن قُتَيْبَة وَعَمْرو النَّاقِد وَابْن الْمثنى وَابْن يسَار وَأحمد وَيحيى وَإِسْحَاق وَخلق وَعنهُ التِّرْمِذِيّ وَأَبُو عوَانَة وَابْن صاعد وَخلق قَالَ أَحْمد بن سَلمَة رَأَيْت أَبَا زرْعَة وَأَبا حَاتِم يقدمان مُسلم بن الْحجَّاج فِي معرفَة الصَّحِيح على مَشَايِخ عصرهما وَقَالَ ابْن مَنْدَه سَمِعت أَبَا عَليّ النَّيْسَابُورِي يَقُول مَا تَحت أَدِيم السَّمَاء أصح من كتاب مُسلم وَقَالَ الماسرجسي سَمِعت مُسلم بن الْحجَّاج يَقُول صنفت هَذَا الْمسند الصَّحِيح من ثَلَاثمِائَة ألف حَدِيث مسموعة مَاتَ فِي رَجَب سنة إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ الْحَاكِم لَهُ من الْكتب الْمسند الْكَبِير على الرّحال مَا أرى أَنه سَمعه مِنْهُ أحد وَالْجَامِع على الْأَبْوَاب رَأَيْت بعضه والأسماء والكنى والتمييز والعلل والوحدان والأفراد والأفران وَحَدِيث عَمْرو ابْن شُعَيْب وَالِانْتِفَاع باهب السبَاع ومشايخ مَالك وَالثَّوْري وَشعْبَة والمخضرمون وَأَوْلَاد الصَّحَابَة والطبقات وأفراد الشاميين وأوهام الْمُحدثين وسؤالات أَحْمد بن حَنْبَل[1].

[1] «طبقات الحفاظ للسيوطي» ص265.

المبحث الأول

الكتب التي جمعت بين الصحيحين للمتقدمين والمعاصرين

وذلك في ثلاثة مطالب

المطلب الأول: كتب مطبوعة للجمع بين الصحيحين للمتقدمين

المطلب الثاني: كتب مطبوعة للجمع بين الصحيحين للمعاصرين

المطلب الثالث: كتب أخرى للجمع بين الصحيحين

المطلب الأول

كتب مطبوعة للجمع بين الصحيحين للمتقدمين

الكتاب الأول: الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته البخاري ومسلم للجوزقي:

أولا: التعريف بالمؤلف:

الجوزقي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، الإمام، الحافظ، المجود، البارع، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني الخراساني الجوزقي المعدل، مفيد الجماعة بنيسابور، وصاحب (الصحيح) المخرج على كتاب مسلم، «حرص عليه خاله أبو إسحاق المزكي،

وسمعه من أبي العباس السراج أحاديث، ومن أبي نعيم بن عدي، وأبي العباس الدغولي، ومكي بن عبدان، وأبي حامد بن الشرقي، وفي رحلته من ابن الأعرابي، وإسماعيل الصفار، وأبي حاتم الوسقندي، وخلق، وبرع في هذا الشأن وصنف التصانيف، قال الحاكم: انتقيت عليه عشرين جزءا، ثم ظهر سماعه من السراج،

قلت: حدث عنه: الحاكم، وأبو سعد الكنجروذي، وأبو عثمان البحيري، ومحمد بن علي الخشاب، وسعيد العيار، وأحمد بن منصور المغربي، وآخرون،

وجوزق: من قرى نيسابور، وله كتاب (المتفق الكبير) يكون ثلاث مائة جزء، رواه عنه شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني،

وكان يقول – فيما يروى عنه –: أنفقت في طلب الحديث مائة ألف درهم، ما كسبت به درهما، وله أربعون سمعناها، قال الحاكم: مات في شوال سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة، وله اثنتان وثمانون سنة.[1]

ثانيا: وصف الكتاب، ومنهج المؤلف فيه:

الكتاب جمع فيه المؤلف متون أحاديث الصحيحين، واقتصر في الإسناد على الصحابي والتابعي في الغالب، وقد يزيد في الإسناد أو يقتصر على الصحابي فقط، وربما ساق بعض الأحاديث بإسناده هو، وقد نص على أنه يذكر من أخرج الحديث إذا انفرد به أحد الشيخين، ويسكت عما اتفقا عليه، والكتاب مرتب على الأبواب الفقهية، ويغلب عليه تبويب صحيح مسلم خاصة في آخره[2].

ثالثا: مزايا الكتاب وقيمته العلمية

1. أن الكتاب من أوائل الكتب التي وصلت إلينا في الجمع بين الصحيحين فمؤلفه قريب عهد بالشيخين البخاري ومسلم، وقد سمع من بعض تلاميذهما .
2. أن المؤلف كانت له عناية بالصحيحين، وقد صنف مستخرجا عليهما[3]، وله أيضا اهتمام بجمع الأحاديث[4]، وهو من علماء الحديث الحفاظ الثقات الأثبات، وقد قال عنه الخليلي : ثقة، متفق عليه ... سألت عنه الحاكم، فأثنى عليه، ووثقه[5].

رابعا: المآخذ على الكتاب

---

[1] شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، «سير أعلام النبلاء»، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م، (16/ 494).

[2] ينظر : مقدمة المؤلف للكتاب ص (3-4) بتحقيق د. علي حسين البواب، ومقدمة المحقق، ص (14-15).

[3] ذكر ابن حجر في تعليق التعليق (465/5) أنَّ له المستخرج على الاتفاق، ويسمى هذا الكتاب بالمتفق وبالجمع بين الصحيحين.

[4] قال عنه الحازمي في كتابه الفيصل في مشتبه النسبة (484/2): أحد من جمع الحديث في عصره وألف فيه تواليف كثيرة".

[5] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (859/3).

1. لم يبين المؤلف منهجه في ترتيب الكتاب وانتقاء الأحاديث، وقدم بمقدمة مقتضبة جدا، لم يذكر فيها سوى سبب التأليف، وحذفه للأسانيد، وطريقة عزو الأحاديث للصحيحين أو أحدهما.
2. عدم السير على طريقة واحدة في حذف الأسانيد، فتارة يقتصر المصنف على ذكر الصحابي فقط، وتارة يذكر الصحابي والتابعي وهو الغالب وتارة يذكر الإسناد كاملا، وأحيانًا يسوق الحديث بإسناده هو، من غير مسوغ واضح لهذا الصنيع في جميع ما ذكر.
3. وجود اختلاف في متون بعض الأحاديث عما في الصحيحين، بالزيادة أو النقصان أو التأخير أو التقديم، وهذا الاختلاف منه اليسير ومنه الكثير، وأيضا توجد طرق لبعض الأحاديث تختلف عما في الصحيحين إلا أن ذلك ليس بالكثير.
4. عدم الدقة في عزو الأحاديث للصحيحين أو أحدهما، فقد يعزو المؤلف الحديث لأحد الشيخين وهو عند الآخر أو متفق عليه، وقد يعزوه لهما وهو لأحدهما[1].

خامسا: أفضل طبعات الكتاب

الكتاب مطبوع طبعة وحيدة فيما أعلم، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، نشرته مكتبة الرشد بالرياض – المملكة العربية السعودية، عام ١٤٢٨هـ، الموافق ٢٠٠٧م، ويقع الكتاب في (٦٧٠) صفحة، وهي أول طبعة خرج بها الكتاب من عالم المخطوطات، بعد أكثر من عشرة قرون من تأليفه وقد اعتمد المحقق في تحقيقه على ثلاث نسخ خطية.

الكتاب الثاني: الجمع بين الصحيحين للحميدي:

أولا: التعريف بالمؤلف

[1] ينظر مقدمة محقق الكتاب ص (14-17).

«محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي: من أهل جزيرة ميورقة، وأصله بن قرطبة من ربض الرصافة منها؛ يكنى: أبا عبد الله،

روى عن أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري واختص به وأكثر عنه وشهر بصحبته، وعن أبي العباس العذري، وأبي عمر بن عبد البر وغيرهم، ورحل إلى المشرق سنة ثمان وأربعين وأربع مائة، فحج ولقي بمكة كريمة المروزية وغيرها، وسمع بإفريقية ومصر كثيرا، وسمع بالشام والعراق، واستوطن بغداد،

من شيوخه أبو بكر الخطيب، وأبي نصر بن ماكولا، والقاضي أبي بكر بن إسحاق، وأبي عبد الله القضاعي، وأبي إسحاق الحبال وابن بقا الوراق وجماعة يكثر تعدادهم، أخبرنا عنه من شيوخنا أبو علي الصدفي، وأبو الحسن بن سرحان، ووصفه أبو علي بالنباهة والمعرفة والإتقان، والتدين والورع، قال أبو علي: سمعت أبا بكر بن الخاضبة يقول: ما سمعت الحميدي ذكر الدنيا قط، وذكره الأمير أبو نصر بن ماكولا فقال: أخبرنا صديقنا أبو عبد الله الحميدي وهو من أهل العلم، والفضل، والتيقظ. وقال: لم أر مثله في عفته ونزاهته، وورعه وتشاغله بالعلم» ولأبي عبد الله هذا كتابٌ حسنٌ جمع فيه بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه، وله أيضاً كتاب علماء الأندلس، وأخبرنا القاضي الإمام بلفظه، قال: سمعت أبا بكر بن طرخان ببغداد يقال: سمعت أبا عبد الله الحميدي يقول: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الهمم بها، كتاب العلل، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني وكتاب المؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب ووضع فيه كتاب الأمير ابن ماكولا. وكتاب وفيات الشيوخ وليس فيه كتاب؛ وقد كنت أردت أن أجمع في ذلك كتاباً فقال إلي الأمير: رتبه على حروف المعجم بعد أن ترتبه على السنين، قال ابن طرخان فشغله عنه الصحيحان. إلى أن مات رحمه الله. وأنشدنا القاضي أبو بكر، قال: أنشدنا أبو بكر بن طرخان قال: أنشدنا الحميدي لنفسه:

لقاء الناس ليس يفيد شيئا ... سوى الهذيان من قيل وقال

فأقلل من لقاء الناس إلا ... لأخذ العلم أو لصلاح حال

وتوفي أبو عبد الله الحميدي ببغداد سنة ثمان وثمانين وأربع مائة، أخبرني بذلك ابن سرحان، وزاد غيره في ذي الحجة من العام[1].

ثانيا: وصف الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

جمع الكتاب أحاديث الصحيحين مرتبة على مسانيد الصحابة، وهي خمسة أقسام: أولها: مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وثانيها: مسانيد الصحابة المقدمين بعد العشرة، وثالثها: مسانيد المكثرين من الصحابة، ورابعها: مسانيد المقلين منهم، وآخرها مسانيد النساء، وفي آخر القسم الرابع ذكر المؤلف مسانيد الصحابة الذين أخرج لهم البخاري دون مسلم، ثم الذين أخرج لهم مسلم دون البخاري، وفعل مثل ذلك في مسانيد النساء، وداخل كل مسند من مسانيد الصحابة يبدأ بالمتفق عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم.[2]

وقد حذف المؤلف الأسانيد ولم يذكر منها في الغالب إلا الصحابي والتابعي، وقد يزيد عن ذلك عند الضرورة، فقال في مقدمته ولم أذكر من الإسناد في الأكثر إلا التابع عن الصاحب، أو من روى عنه مما يتعلق بالتراجم للمعرفة به، ولا من المعاد إلا ما تدعو الضرورة إليه لزيادة بيان أو لمعنى يتصل بما لا يقع الفهم إلا بإيراده[3].

---

[1] أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578 هـ)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني [ت 1376 هـ]، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، 1374 هـ - 1955 م، ص 530.

[2] ينظر كتاب المؤلف نفسه الجمع بين الصحيحين، (75/1).

[3] ينظر كتاب المؤلف نفسه الجمع بين الصحيحين، (74/1).

وأما بالنسبة للمتون فإنه يقدم الرواية المتفق عليها عند الشيخين أو التي يقل فيها الاختلاف بينهما، أو الرواية الأتم إن اختلفا، وينبه على صاحبها أحيانا، ثم يتبعها بالروايات الآخر عن الراوي نفسه بزيادة أو نقصان أو اختلاف، ثم ما جاء عن رواة آخرين[1].

ثالثا: مزايا الكتاب وقيمته العلمية

1. أن مؤلف الكتاب من علماء الحديث الأفذاذ الحفاظ، وكان جل اهتمامه بسماع الحديث وكتابته وجمعه وحفظه، وكان شديد الاهتمام بالصحيحين دائم الاشتغال بهما إلى أن مات[2].
2. أن الكتاب أشهر الكتب المؤلفة في الجمع بين الصحيحين، وقد تلقاه العلماء بالقبول واعتنوا به حفظا، وفهما، وشرحًا، واختصارا، واستدراكا، واعتمد عليه بعضهم في النقل عن الصحيحين[3].
3. تتابع العلماء بالثناء على الكتاب، والتنويه بفضله، ووصفه بقوة الاستقراء وتمامه، وحسن الترتيب، وشهد له بعضهم بالتقدم على جميع الكتب المؤلفة في الجمع بين الصحيحين[4].
4. أن الكتاب مرتب على مسانيد الصحابة، وليس فيه تكرار للأحاديث الذي اقتضته طريقة الترتيب على الأبواب والموضوعات في الصحيحين، وفي ذلك تيسير وتسهيل للحفاظ، حيث جعلت أحاديث كل صحابي على حدة، وحذف المكرر منها مع أنه خالف بهذا الترتيب طريقة صاحبي الصحيحين.

---

[1] لمعرفة المزيد حول الكتاب ومنهج المؤلف فيه يراجع مقدمة المؤلف للكتاب ص (71-78)، بتحقيق د. علي حسين البوَّاب، ومقدمة المحقق ص (11-23).

[2] ينظر التعريف بالمؤلف في هذا البحث أو الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكول ص 531.

[3] د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، الجمع بين الصحيحين عند المتقدمين دراسة مقارنة، ص 345-346.

[4] قال ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين (6/1): صار كتابه - لقدره في نفسه مقدما على جميع جنسه، فتعلق به من قد بقي عنده من الرغبة في النقل رمق. وقال ابن الأثير في جامع الأصول (55/1): فإنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين"، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (121/19) رتبه أحسن ترتيب".

5. أن المؤلف استهل كتابه بمقدمة رائعة، وضح فيها تفاصيل المنهج الذي سلكه في الجمع بين أحاديث الصحيحين، بعبارات واضحة، وجمل موجزة.
6. عناية المؤلف بذكر زيادات الرواة المؤثرة في متون الأحاديث، ونسبة كل زيادة إلى راويها، وفي ذلك يقول: وتتبعنا مع ذلك زيادة كل راو في كل متن، ولم تخل بكلمة فما فوقها، تقتضي حكما أو تفيد فائدة، ونسبناها إلى من رواها، إلا أن يكون فيما أوردنا معناها أو دلالة عليها[1].
7. إتمام المؤلف للأحاديث التي جاءت مختصرة في الصحيحين أو التي لم يُسق لفظها، كقول البخاري: وتابعه فلان ..... وقول مسلم بعد سوق السند بنحو حديث فلان ..... وكذلك إتمامه لأسماء الرواة المختصرة زيادة في التعريف بهم، كالذين ذكروا في الصحيحين بألقابهم أو كنيتهم أو أسمائهم فقط[2]، وفي ذلك يقول : وربما أضفنا إلى ذلك نبذا مما تنبهنا عليه من كتب أبي الحسن الدارقطني، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي بكر الخوارزمي، وأبي مسعود الدمشقي، وغيرهم من الحفاظ الذين عنوا بالصحيح مما يتعلق بالكتابين من تنبيه على غرض، أو تتميم المحذوف أو زيادة في شرح، أو بيان لاسم أو نسب، أو كلام على إسناد، أو تتبع لوهم بعض أصحاب التعاليق في الحكاية عنهما، ونحو ذلك من الغوامض[3].

رابعا: المآخذ على الكتاب:

1. أن بعض تقسيمات الكتاب ليست دقيقة، فهناك خلط بين القسم الثاني: المقدمين بعد العشرة من الصحابة، والقسم الرابع: المقلين من الصحابة) فمن أصحاب القسم الرابع من يستحق أن

---

[1] ينظر كتاب المؤلف نفسه الجمع بين الصحيحين، (75/1).
[2] ينظر مقدمة تحقيق البوّاب للجمع بين الصحيحين ص 17-18.
[3] ينظر كتاب المؤلف نفسه الجمع بين الصحيحين، (74/1).

يكون في المقدمين، وبعض المقدمين أحاديثهم قليلة جدا فكان القسم الرابع أحق بهم، هذا مع عدم وضوح سبب تقديم المؤلف الصحابي على غيره في كثير من الأحيان[1].

2. أن المؤلف أحيانا ينسب بعض الأحاديث لأحد الشيخين وهي عند الآخر، وقد ينقل بعض الروايات والزيادات التي ذكرها من سبقه من المؤلفين في الجمع بين الصحيحين، ويصرح بأنه لم يجدها في الصحيحين، وهي موجودة في أكثر نسخ الصحيحين (٣)، ولعل ذلك يرجع إلى أن الحميدي اعتمد على نسخ للصحيحين غير التي اعتمد عليها غيره[2].

3. وجود نقص في الأحاديث من جهتين:

أ – أحاديث لبعض الصحابة لا وجود لها في مسانيدهم مع أنها من أحاديث الصحيحين.

ب – هناك روايات مهمة تحمل معنى مستقلا ولم يذكرها الحميدي في مواضعها.

4. دمج المؤلف بعض الروايات مع بعضها وأخرجها وكأنها رواية واحدة في عدد من الأماكن، وكذلك أورد في بعض المواضع روايات معلقة دون الإشارة إلى أنها من المعلقات[3].

5. أهمل المؤلف بعض الروايات والزيادات ولم ينسبها لأحد الشيخين، وقد صنف ضياء الدين المقدسي رسالة لطيفة ذكر فيها هذه الروايات والزيادات ونسب كل رواية إلى صاحبها من الشيخين، وعنوان رسالته: (الاستدراك على أحاديث الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي).

---

[1] أشار إلى هذا المأخذ ابن الجوزي في مقدمة كتابه كشف المشكل من حديث الصحيحين، (10/1)، وذكره أيضا على حسين البواب في مقدمة تحقيقه لكتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي، ص 28.

[2] أشار إلى هذا المأخذ ابن حجر في فتح الباري (406/5) وذكره أيضا على حسين البواب في مقدمة تحقيقه لكتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي، ص 28.

[3] المأخذ الثالث والرابع ذكرهما صالح الشامي في مقدمة كتابه الجمع بين الصحيحين، (1/6-7).

6. من أشهر المآخذ التي أخذت على الحميدي في كتابه أنه لم يميز الزيادات التي أضافها من كتب المستخرجات أو الأطراف على متون الصحيحين فادعى بعض العلماء أنه لم يميز منها شيئًا[1]، وقال آخرون: إنه ميز أكثرها[2]، وقد تعقب ابن حجر دعوى عدم تمييز الحميدي لهذه الزيادات وأكد على أنه قد ميزها كلها[3]، وقد قام أحد الباحثين المعاصرين بتتبع هذه الزيادات في دراسة دقيقة، فوصل إلى نتيجة مؤداها أن الحميدي قد ميز جميع الزيادات عدا زيادتين قد ذهل عن تمييزهما[4]

خامسا: أفضل طبعات الكتاب

للكتاب عدد من الطبعات أولها طبعة دار ابن حزم عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م في أربعة أجزاء، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، وهي الطبعة التي أخرج بها الكتاب بعد أن بقي مخطوطاً أكثر من تسعة قرون، ثم طبع طبعة ثانية عام ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م في الدار نفسها والمحقق نفسه، وكلا الطبعتين لا تخلوان من سقط وتحريف.

وأفضل طبعة للكتاب هي طبعة دار الكمال المتحدة بتاريخ ٢٠١٦م، بإشراف عطاءات العلم، في أربعة أجزاء كبيرة، ومما يميز هذه الطبعة أن الزيادات التي زادها الحميدي من المستخرجات على الصحيحين ميزت باللون الأحمر، وكذلك أثبت في هامش الكتاب تعقبات الأئمة: ابن الأثير، والضياء المقدسي، وابن حجر، وأثبت أيضا بالهامش غريب الجمع بين الصحيحين للحميدي.

---

[1] ذهب إلى ذلك الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح، (231/1)، فقال اعترض عليه في إدخاله تلك الزيادات للكتاب فإنه لم يذكرها بإسناد لتتميز عن إيراد الصحيحين وذكرها في ذيل الحديث موهما أنها في الصحيح فليحذر من ذلك وقال بذلك أيضا العراقي في ألفيته ص 96 حيث قال وليت إذا زاد الحميدي ميزا

[2] ذهب إلى ذلك السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (61/1).

[3] النكت على كتاب من الصلاح لابن حجر العسقلاني، (310/1).

[4] عنوان البحث (زيادات الحميدي على الصحيحين دراسة نقدية)، لإبراهيم بركات عيال عواد، بإشراف الدكتور سلطان سند العكايلة، منشور بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية المجلد 41 ملحق 2، 2014 م.

الكتاب الثالث: الجمع بين الصحيحين للإشبيلي:

أولا: التعريف بالمؤلف

عبد الْحق بن عبد الرَّحْمَن بْن عَبْد الله بْن حُسَيْن بن سعيد بن إِبْرَاهِيم الْأَزْدِيّ من أَهْلَ إشبيلية يكنى أَبَا مُحَمَّد وَيعرف بِابْن الْخَرَّاط روى عَنْ أبي الْحَسَن شُرَيْح بن مُحَمَّد وَأبي الْقَاسِم الْقرشِي وَأبي الحكم بن برجان وَأبي بكر بن مدير وَأبي حَفْص عمر بن أَيُّوب وَأبي الْحسن طَارق بن يعِيش وَأبي مُحَمَّد طَاهِر بن عَطِيَّة وَأبي الْقَاسِم النفطي وَأبي مُحَمَّد الْمقري وَكتب إِلَيْهِ أَبُو الْقَاسِم بن عَسَاكِر مُحدث الشَّام وَغَيره وَخرج من وَطنه فِي الْفِتْنَة الْوَاقِعَة بالأندلس عِنْد انْقِرَاض الدولة اللمتونية إِلَى لبلة من كور إشبيلية ثمَّ رَحل عَنْهَا بعد الْحَادِثَة على أَهلهَا بنية الْحَج فَحرم ذَلِك وَنزل بجاية بعد الْخمسين وَخَمْسمِائَة فنشر بهَا علمه وبرع فِي التصنيف وَالْجمع وَولي صَلَاة الْفَرِيضَة وَالْخطْبَة بجامعها وَكَانَ يسمع بمسجده بحومة اللؤلؤة من دَاخل بجاية وَكَانَ فَقِيها حَافِظًا عَالما بِالْحَدِيثِ وَعلله عَارِفًا بأسماء رِجَاله ونقلته وأوهامه لَا يَخْلُو من مثلهَا الْحفاظ مَوْصُوفا بِالْخَيرِ وَالصَّلَاح والزهد والورع وَلُزُوم السّنة والتقلل من الدُّنْيَا مشاركا فِي الْأَدَب ضَارِبًا فِي نظم القريض بِسَهْم وَله تواليف كَثِيرَة مفيدة مِنْهَا كِتَابه فِي الْأَحْكَام وَهُوَ نسختان كبرى وصغرى سبقه إِلَى مثله صَاحبه أَبُو الْعَبَّاس بن أَبِي مَرْوَان الشَّهِيد بلبلة فحظي هَذَا دون ذَلِك بِالِاسْتِعْمَالِ وَكتابه فِي الْجمع بَين الصَّحِيحَيْنِ وَكتابه فِي الْجمع بَين المصنفات السِّتَّة وَكتابه فِي المعتل من الحَدِيث وَكتابه فِي الرَّقَائِق المخرجة من الصِّحَاح وَكتابه فِي التَّهَجُّد وَكتابه فِي فضل الْحَج وَكتاب التَّوْبَة وَكتاب مقَالَة الْغَنِيّ والفقر وَكتاب الْعَاقِبَة وَكتاب تلقين الْوَلِيد وَاخْتصرَ كتاب الرشاطي فِي الْأَنْسَاب وَكتاب الْكِفَايَة فِي علم الرِّوَايَة للخطيب وَله فِي اللُّغَة كتاب حافل ضاهي بِهِ كتاب الغريبين للهروي سَمَّاهُ الواعي فِي عدَّة أسفار إِلَى غير ذَلِك من تصانيفه ومجموعاته حَدثنَا عَنهُ جمَاعَة من شُيُوخنَا وأفادني بعض أَصْحَابنا من شعره

(إِن فِي الْمَوْت والمعاد لشغلا ... وادكارا لذِي النهى وبلاغا)

(فاغتنم خطتين قبل المنايا ... صِحَة الْجِسْم يَا أخي والفراغا)

توفّي ببجاية بعد محنة نالته من قبل الْوُلَاة فِي الْعشْر الْأَوَاخِر من ربيع الآخر سنة 582 قَرَأت ذَلِك فِي الرخامة الَّتِي عِنْد قَبره ومولده فِي سنة 510 فِي خَبره عَن ابْن عياد[1]

ثانيا: وصف الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

أصل الكتاب اختصار لصحيح مسلم، فابتدأ الإشبيلي بحذف أسانيده مقتصرا على الصحابي فقط، ولم يذكر سواه إلا عند الضرورة، وكذلك حذف الأحاديث المكررة، ثم بعد ذلك ضم إليه أحاديث صحيح البخاري، ملتزما ترتيب الإمام مسلم للأحاديث والروايات في صحيحه، فوضع روايات البخاري بمواضعها المناسبة لها مراعيًا اتساق المعنى، ومبينا ما اتفقا عليه وما انفرد به كل منهما، وهو في ذلك يسوق أتم ألفاظ الحديث وأوفاها، ثم يتبعها بزوائد الروايات الأخرى ولم يترك منها شيئًا. وإذا كان الحديث عند مسلم عن صحابي وعند البخاري عن صحابي آخر بين ذلك في موضعه، وقد اختار من تراجم البخاري ما كانت للبخاري فقاهة في صياغتها، فيذكر الحديث ثم يقول بعده: وبوب عليه البخاري، فقال: باب كذا، وباب كذا، وقد أفرد الإشبيلي في آخر كتابه قسما خاصا ذكر فيه ما أورده البخاري من المعلقات وأقوال الصحابة والتابعين، وعزا أكثر المعلقات المرفوعة إلى من أخرجها خارج الصحيح، وما وصله البخاري في موضع آخر أشار إليه، وله تعليقات قيمة على الأحاديث كالإشارة إلى روايات للحديث خارج الصحيحين تتضمن زيادة فائدة لم يذكرها صاحبا الصحيح، أو بيان لبعض الألفاظ المنتقدة في الأحاديث، أو ذكر للطيفة

[1] ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت 658هـ)، التكملة لكتاب الصلة ، المحقق: عبد السلام الهراس الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان سنة النشر: 1415هـ- 1995م، (120/3-121).

إسنادية، أو التعريف ببعض الأعلام أو التعليق بتخريج بعض المعلقات أو تحرير بعض الألفاظ التي اختلفت فيها بعض النسخ[1].

ثالثا: مزايا الكتاب وقيمته العلمية

1. أن مؤلف الكتاب من العلماء المشهود لهم بالحفظ والإمامة في الحديث وعلومه، وله مصنفات كثيرة في ذلك ظهرت فيها صنعته الحديثية، ومعرفته بالحديث، وعلله ورجاله.
2. أن الكتاب قد أثنى عليه العلماء كثيرا، ووصفوه بأنه أحسن كتاب جمع بين الصحيحين على الإطلاق، ونعتوه بالجودة والإتقان[2].
3. قدم المؤلف لكتابه بمقدمة ضافية وافية بين فيها طريقته ومنهجه في الجمع بين أحاديث الصحيحين، وأطال في ذلك وفصل تفصيلا دقيقا شافيا كافيا.
4. أن المؤلف استقصى في جمعه لأحاديث الصحيحين ورواياتهما، وبالغ في التحرير والدقة، ببراعة واتقان وتيقظ وقوة استحضار؛ ولذلك ذكر العلماء أنه يمكن النقل عن كتاب الإشبيلي والعزو للصحيحين بكل ثقة واطمئنان[3].
5. أن المؤلف جمع في كتابه بين مزيتين عظيمتين لم تجتمعا في واحد من الصحيحين، الأولى: مزية حسن الترتيب التي تميز بها الإمام مسلم والأخرى مزية فقه التبويب التي تميز بها الإمام البخاري، وبهذا يكون كتاب الإشبيلي قد حاز الفضيلتين، وجمع بين الحسنيين[4].

---

[1] يراجع مقدمة المؤلف للكتاب، (1/1-7)، ومقدمة التحقيق ص 23-34.

[2] قال الذهبي في ترجمة الإشبيلي عمل الجمع بين الصحيحين بلا إسناد على ترتيب مسلم وأتقنه وجوده، سير أعلى من نبلاء (199/21).

[3] قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة، (125/1)، وأما الجمع بين الصحيحين لعبد الحق وكذلك مختصر البخاري ومسلم فلك أن تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ لأنهم أتوا بألفاظ الصحيح، ومنبه على ذلك أيضا السيوطي في تدريب الراوي(119/1).

[4] ولمعرفة المزيد عن هذه الميزة يراجع مقدمة تحقيق الكتاب بعناية د. حمد الغماس ص 27-34.

6. أن الكتاب تضمن تعليقات نافعة ماتعة موجزة مختصرة، زادت الكتاب رونقا وقوة ومتانة، وتمثلت هذه التعليقات في زيادة فائدة قيمة لم تذكر في الصحيحين، أو بيان لبعض الألفاظ المنتقدة في الأحاديث، أو التعليق بتخريج بعض المعلقات وغيرها من التعليقات الفريدة المفيدة[1].

رابعا: المآخذ على الكتاب

لم أعثر على من أخذ مأخذا واحدًا على كتاب الجمع بين الصحيحين للإشبيلي لا من المتقدمين ولا من المتأخرين، ولكن بعد البحث والاستقراء والتتبع وجدت أن هناك أحاديث قليلة جداً جعلها الإشبيلي من المتفق عليه بين الشيخين، وفيها زيادات ليست في البخاري ولم يشر إلى ذلك، ولعل السبب أن هناك اختلافا يسيرا بين نسخ البخاري التي اعتمد عليها الإشبيلي، وبين نسخ البخاري المطبوعة المنتشرة الآن، أو أن الإشبيلي رحمه الله سهى عن ذلك[2].

خامسا: أفضل طبعات الكتاب

للكتاب عدد من الطبعات من أشهرها طبعة دار المحقق بالرياض. المملكة العربية السعودية، في أربعة أجزاء بعناية حمد بن محمد الغماس وتقديم: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، والذي يظهر من مقدمة التحقيق، وتقديم الشيخ بكر، أنها أول طبعة أخرجت الكتاب من ضيق المخطوطات إلى سعة المطبوعات كما يقول الشيخ بكر، إلا أن الشيخ يوسف المرعشلي قد ذكر أن الكتاب طبع بدار الندوة في الرياض عام ١٤٠٦هـ وقد عاينه، يقول الدكتور عبدالرحمن العقل: "ولم أجد ذكرا لهذه الطبعة"، والكتاب أيضا طبعته دار الغرب الإسلامي طبعة أولى في أربعة أجزاء أيضا عام ٢٠٠٣م، بتحقيق طه بن علي بو سريح التونسي، ومراجعة بشار عواد، ثم طبعة ثانية عام ٢٠١٤م.

---

[1] انظر مقدمة تحقيق الكتاب ص(28-33).

[2] الجمع بين الصحيحين للمتقدمين دراسة مقارنة د. عبدالرحمن العقل ص353

وبالنسبة للطبعة الأفضل فإنها تصعب المفاضلة بين طبعة دار المحقق وطبعة دار الغرب، لأن كل طبعة تميزت بميزات ليست في الأخرى، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

1) طبعة دار المحقق محققة على ثلاث نسخ خطية، منها نسختان تامتان ونسخة ثالثة ناقصة، وطبعة دار الغرب محققة على خمس نسخ خطية ولكن جميعها ناقصة، وفي بعضها أخطاء وتحريف وسقط طبعة دار المحقق حواشيها وتعليقاتها أكثر من طبعة دار الغرب.
2) عدد الكلمات المضبوطة في طبعة دار المحقق أكثر منه في طبعة دار الغرب.
3) طبعة دار المحقق ليس بها سوى فهرس الموضوعات، أما طبعة دار الغرب فيها عدد من الفهارس العلمية المتنوعة.
4) ولكن من المآخذ على طبعة دار المحقق وجود أخطاء كثيرة في ضبط الكلمات، وغيرها من الأخطاء التي نبه على بعضها الدكتور بشار عواد في تقديمه الطبعة دار الغرب، وقد جاءت تنبيهاته في أكثر من ثلاثين صفحة، وبهذا تكون طبعة دار الغرب بوجه عام أفضل من طبعة دار المحقق.

وعلى العموم الكتاب بحاجة إلى تحقيق جديد يجمع بين مميزات هاتين الطبعتين ويزيد عليها ميزات أخرى تخرج هذا الكتاب العظيم بأجمل حلة وأبهى صورة.

الكتاب الرابع: الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البين للموصلي:

أولا: التعريف بالمؤلف:

عمر بن بدر بن سعيد بن محمد بن بنكير، ضياء الدين الموصلي. ولد في جمادى الآخرة، سنة سبع وخمسين وخمسمائة، ومات بدمشق ليلة الجمعة، ثامن عشرين رمضان، سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وله مصنفات

في الحديث وغيره، منها: "العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة" و"استنباط المعين من العلل والتاريخ لابن معين". وحدَّث، وكان حسن السمت، طيب المحاضرة، نبيلا عالي الشأن[1].

ثانيا: وصف الكتاب، ومنهج المؤلف فيه:

الكتاب جمع فيه المؤلف أحاديث الصحيحين بعد أن حذف أسانيدها والمكرر منها، والأحاديث الطوال التي ليس فيها لفظ نبوي، وفي هذا يقول: فجمعت كتابي هذا، وحذفت منه الأسانيد والمكرر من المتون، إلا ما كان يحتمل إدخاله في أبواب متعددة، فإذا اضطررنا إلى إعادته لئلا يخلو الباب منه، وحذفت أيضا مقدار عشرين حديثا طوالاً مما ليس فيها لفظ نبوي نحو توبة كعب بن مالك، وذكرت منه أسماء الثلاثة الذين تيب عليهم، وكذلك حديث الإفك، وكذلك إسلام أبي ذر، وكذلك قتل كعب بن الأشرف، وقتل أبي رافع بن أبي الحقيق، إلى غير ذلك مما لا فائدة في ذكره وإطالته[2].

وأما بالنسبة لترتيب الكتاب، فإنه رتب الكتب والأبواب فيه على الحروف الأبجدية، وقد بين ذلك بقوله: وقد بوَّبت كتابي هذا ورتبته على حروف المعجم، ليكون سهل المتناول على من أراد الانتفاع به[3].

وقد رمز المؤلف لحديث البخاري بالحرف (خ)، ولحديث مسلم بالحرف (م)، وللحديث الذي اتفقا عليه بالحرفين (خ) (م)، وهذه الرموز وضعها المؤلف في أول كُل حديث[4].

ثالثا : مزايا الكتاب وقيمته العلمية:

---

[1] أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطلُوبُغا السودوني [الحنفي] (ت 879 هـ)، تاج التراجم، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، 1413 هـ -1992 م ص 217.

[2] ينظر الجمع بين الصحيحين بتحقيق صالح الشامي (8/1).

[3] المصدر السابق المرجع نفسه

[4] انظر مقدمة تحقيق صالح الشامي للجمع بين الصحيحين للمصلي (10/1).

1. أن الكتاب يعد جمعا مختصرا لأحاديث الصحيحين، ويتيح للقارئ الإلمام العام بكل الموضوعات التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم.
2. أن المؤلف اهتم في الكتاب بالإشارة إلى اختلاف الروايات والزيادات فيها ولو كانت كلمة، وعزاها جميعها إلى من أخرجها من الشيخين.
3. الكتاب رتبت موضوعاته على حروف المعجم، وهي الطريقة التي سار عليها ابن الأثير في جامع الأصول؛ لهذا قد يفيد كتاب الموصلي الذين لهم صلة وثيقة بكتاب جامع الأصول؛ لأنه مرتب كترتيبه[1].

رابعا: المآخذ على الكتاب:

1. لم يأخذ المؤلف أحاديث كتابه من الصحيحين مباشرة، وإنما أخذها من جامع الأصول لابن الأثير (1)، وهو الآخر لم يأخذ أحاديث كتابه من الصحيحين أيضا (1)، وإنما أخذها من الجمع بين الصحيحين للحميدي (1) وقد ترتب على ذلك نسبة ألفاظ إلى الصحيحين وهي ليست فيها، وكل ما خذ أخذ على جامع الأصول والجمع بين الصحيحين للحميدي فيما يتعلق بألفاظ الصحيحين، يؤخذ أيضا على كتاب الجمع بين الصحيحين للموصلي (٢). (٢) أن المؤلف بالغ في حذف المكرر، حتى وصل به الحال إلى أنه إذا وردت أحاديث عن عدد من الصحابة في موضوع واحد اختار منها حديثا واحدًا وحذف بقية الأحاديث الأخرى، وإذا كان في هذه الأحاديث من

[1] يراجع مقدمة تحقيق صالح الشامي للجمع بين الصحيحين للموصلي (9/1).

زيادة ذكرها بقوله: (وفي رواية (...) دون أن يبين راوي هذه الزيادة من الصحابة، مما ينقل على الباحث الرجوع إلى الحديث في صحيح البخاري أو صحيح مسلم[1].

2. أن المؤلف قد يشير إلى أن الحديث متفق عليه، ويكون الحديث قد جاء عند البخاري عن صحابي، وجاء عند مسلم عن صحابي آخر.

3. الخطأ والسهو في عزو بعض الأحاديث، فقد يعزو المؤلف الحديث الأحد الشيخين وهو عند الآخر، وقد يعزوه لهما وهو لأحدهما

4. قد قدم الموصلي لكتابه بمقدمة مقتضبة جدا بينت فقط منهجه العام في جمعه للصحيحين، وأهمل بيان الجوانب التفصيلية لمنهجه الذي سار عليه.

خامسا: أفضل طبعات الكتاب

للكتاب طبعتان مشهورتان

الطبعة الأولى: طبعة المكتب الإسلامي، بتحقيق صالح أحمد الشامي في جزأين، الطبعة الأولى بتاريخ : ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

الطبعة الثانية: طبعة مكتبة المعارف بالرياض، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، في جزأين أيضا، الطبعة الأولى بتاريخ ١٩٩٨م، وهي أفضل الطبعات حتى الآن لأنها محققة على ثلاث نسخ خطية، وأصح وأضبط من الطبعة الأولى التي حققت على نسختين خطيتين.

[1] أشار إلى هذا المأخذ عدد من الباحثين ينظر مقدمة تحقيق صالح الشامي للجمع بين الصحيحين للموصلي(8/1)، ومقدمة تحقيق الدكتور علي البواب للكتاب نفسه، (14/10)، ومقدمة الدكتور حمد الغماس لكتاب الجمع بين الصحيحين لعبد الحق الإشبيلي ص 12، وكتاب منتقى الألفاظ بتقريب علوم الحديث للحافظ ص 50.

الكتاب الخامس: مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفية للصاغاني:

أولا: التعريف بالمؤلف

الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن عليّ بن إسماعيل، أبو الفضائل الصّغانيّ اللّغويّ العمري، سألته عن نسبته فقال: ولدت بصغان، وهي بلدة من بلاد الهند، وما وراء النّهر؛ سافر إلى اليمن، ودخل الحجاز، وحجّ وجاور. وعاد إلى عدن، ونفق له بها سوق، ومالوا إليه واعتقدوا فيه، وقرءوا عليه، وانتفعوا به. وورد بغداد، وأقام فجاور المدرسة النّظامية، قرأت عليه المقامات الحريريّة حفظا وغيرها. وكان خيّرا حسن الطريقة، جميل الأمر، ظاهر النّسك، وقورا، وتقدّم للإمام الناصر لدين الله في سماع قوله وقبول شهادته، وذلك في سنة سبع عشرة وستّ مائة، ونفّذه رسولا إلى زعيم الهند، فأقام هناك سنتين، ثم عاد/90/ في الأيام المستنصرية، وذلك في سنة أربع وعشرين وستّ مائة. وكان يحضّ على قراءة كتاب معالم السّنن للخطّابي، ويقول: من حفظه ملك ألف دينار، وأنا حفظته وملكتها وقد صنّف الصّغانيّ في الأدب عدّة كتب، منها: كتاب تكملة العزيزي، وكتاب في التصريف، وكتاب مناسك الحجّ، وكتاب مجمع البحرين، وكتاب التّكملة في اللّغة، أجاد فيه، وكتاب أسماء الأسد: قرأته عليه، وكتاب مشارق الأنوار: في الحديث، جمع فيه صحيح البخاريّ ومسلم، وكتاب النّجم، وكتاب الشّهاب، وعدة كتب وكان ينوب عن شيخ رباط المرزبانية في الأيام المستنصرية، فعرف المستعصم بالله رحمه الله أنّ شرط الرّباط المذكور أن يكون شيخه شافعيّ المذهب وكان الصّغانيّ حنفيّ المذهب، فتقدّم بعزله عن مشيخة الرّباط، وأن يعوّض عن ذلك بترتيبه مدرّسا بالمدرسة التّتشية فكان على ذلك إلى أن مات في يوم الجمعة سادس عشر شعبان من سنة خمسين وستّ مائة، بعد أن صلّى الصّبح[1]

[1] منقول بتصرف من، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (ت 674هـ)، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين – محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس،الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م. ص 344-345-346.

ثانيا: وصف الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

هذا الكتاب في الأصل كتابان سابقان للمؤلف، الأول: صباح الدجى من صحاح حديث المصطفى، والثاني: الشمس المنيرة من الصحاح المأثورة، وقد ذكر المؤلف في هذين الكتابين الأحاديث القولية من الصحيحين محذوفة الأسانيد، ثم دمج الكتابين في كتاب واحد، وضم إليهما ما صح من مسند الشهاب" للقضاعي، وما صح من كتاب النجم من كلام سيد العرب والعجم للإقليشي، وأصبح الجميع كتابا واحدا سماء: مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفية[1].

وقد رمز المؤلف الحديث البخاري بالحرف (خ)، والحديث مسلم بالحرف (م)، وللحديث الذي اتفقا عليه بالحرف (ق)، ووضع هذه الرموز في أول كل حديث قبل الصحابي راوي الحديث، ولم يرمز الأحاديث القضاعي والإقليشي بشيء، ولكنه يذكر اسم كل منهما في الرواية، فيقول: في رواية القضاعي كذا ..... وفي رواية الإقليشي كذا ..... وقد اقتصر المؤلف على الأحاديث القولية فقط دون الفعلية والتقريرية وعلى الأحاديث الأصول دون المتابعات والشواهد ونحوها، ويقطع الحديث ويورده في مواضع مختلفة من الكتاب حسب الترتيب الذي سار عليه، وإذا كان الحديث قد اتفق عليه البخاري ومسلم يذكر نص الرواية الأقرب اتفاقا بينهما، ويشير إلى فروق الروايات بين الصحيحين، وبين كتابي الشهاب للقضاعي والنجم للإقليشي.

ولأجل الاختصار حذف المصنف جميع الأسانيد، ولم يذكر سوى الراوي الأعلى للحديث فقط، ولم يقل: قال رسول الله بل يذكر نص الحديث مباشرة بعد الراوي.

[1] ينظر مشارق الأنوار مع شرعه مبارق الأزهار(1/31-33)

ويعلق أحيانا على الأحاديث فيذكر أسباب ورود بعض الأحاديث والناسخ والمنسوخ فيها، ويشرح بعض الكلمات الغريبة، وغيرها من الفوائد واللطائف.

وقد رتب الصاغاني كتابه على أبواب نحوية، وعددها اثنا عشر بابا وقسم بعض الأبواب إلى فصول، ورتب الأحاديث داخل هذه الأبواب والفصول حسب حروف الهجاء[1].

ثالثا: مزايا الكتاب وقيمته العلمية:

1. أن المؤلف أضاف ترتيبا جديدا وفريدًا لأحاديث الصحيحين، وقد أتقنه غاية الاتقان، وفي ذلك يقول: "وهذا الكتاب حجةً بيني وبين الله تعالى في الصحة والرصانة والإتقان والمثانة، وهو أنيسي مدة حياتي في الدنيا وشفيعي المشفَعُ إن شاء الله في العقبى، وكَفَى بالله عالما بما عانيت في تأليفه وترتيبه، وقاسيت في تصنيفه وتهذيبه.
2. أن الترتيب الذي سار عليه المصنف ربما ناسب بعض الحفاظ الذين يعجبهم الترتيب اللفظي للأحاديث بدلا من الترتيب المعنوي لها على الأبواب الفقهية، حيث جعلت كل الأحاديث التي تبدأ بكلمة معينة في موضع واحد، مما يسهل الحفظ وييسره، وقد قال المؤلف: وما يعقل شرف هذا الكتاب وقدره إلا ذو بصارة وبصيرة من العالمين.
3. يفيد الكتاب المهتمين باللغة العربية والدارسين لها، فترتيبه على الأبواب النحوية وترتيب الأحاديث فيه هجائيا يسهل الوصول إلى الأحاديث للاستشهاد بها في الدروس النحوية المختلفة، خصوصا أن أحاديث الكتاب كلها صحيحة ومن قول النبي صلى الله عليه وسلم، وهو سيد الفصاحة والبيان.

---

[1] لمعرفة المزيد عن وصف الكتاب يراجع مقدم الكتاب مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار لابن الملك، (1/32-37)، ومقدمة تحقيق أشرف عبد المقصود للكتاب نفسه مبارق الأزهار(1/6-8).

4. أن الكتاب موشح ببعض التعليقات والفوائد واللطائف، كذكر أسباب ورود الحديث، وبيان الناسخ المنسوخ في بعض الأحاديث، وشرح الكلمات الغامضة، ونحو ذلك.
5. نال الكتاب حظا من الشهرة في زمانه وما بعده من الأزمان، وأثنى عليه العلماء قديما وحديثا، واعتنوا به عناية بالغة، فشرحه عدد منهم، واختصره وأعاد ترتيبه بعضهم، وترجمه آخرون إلى لغات عدة (٢)، إلى غير ذلك من الخدمات الجليلة[1].

رابعا: المآخذ على الكتاب

1. أن المؤلف أحيانًا يعزو بعض الأحاديث إلى الصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما أصلا، وفي الغالب تكون هذه الأحاديث من مسند الشهاب للقضاعي، وقليل منها تكون من كتاب النجم للإقليشي، وهما الكتابان اللذان ضم المؤلف ما صح منهما إلى أحاديث الصحيحين، ومن هنا وقع اللبس والوهم.
2. وقع المؤلف أيضا فيما وقع فيه بعض من سبقه، وهو الوهم في عزو الأحاديث للصحيحين أو أحدهما، فقد يعزو المؤلف الحديث لأحد الشيخين وهو عند الآخر أو قد يشير إلى أن الحديث متفق عليه وهو لأحدهما، والعكس.
3. يخطئ المؤلف في نسبة بعض الأحاديث إلى رواتها، فينسب الحديث الصحابي وهو من طريق صحابي آخر، ويخطئ أيضا في عزو بعض الروايات، حيث يوجد اختلاف في بعض ألفاظ الروايات التي يعزو إليها[2].

---

[1] قال ابن الملك في شرحه للكتاب المسمى مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار(15/1)، قد صار في الاجتهاد كالشمس في رابعة النهار، وقال أيضا إنه مرتب بالتراكيب البديعة ومنكب في الأساليب البريعة و مقصور على محض الفوائد و محذوف عنه ما هو كالزوائد

[2] ينظر مقدمة تحقيق أشراف عبد المقصود لكتاب مبارق الأزهار(9/1).

4. أن الكتاب اقتصر فيه المؤلف على الأحاديث القولية فقط، ولم يورد فيه الأحاديث الفعلية والتقريرية والوصفية.
5. أن الترتيب الذي سلكه المؤلف في كتابه مع أنه قد يناسب بعض الناس إلا أن أكثرهم قد لا يكون مناسباً لهم؛ لأنه ترتيب غير معروف ولا مألوف، وقد يجد بعض من أراد حفظه عسرا وصعوبة في الحفظ.

خامسا : أفضل طبعات الكتاب

الكتاب له طبعتان:

طبعة مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، بتحقيق أشرف بن عبد المقصود الطبعة الأولى كانت بتاريخ ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م. طبعة دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث بتحقيق الأستاذ توفيق محمود تكلة، الطبعة الأولى بتاريخ ٢٠١٨م، والكتاب محقق على أربع نسخ خطية.

وأفضل هاتين الطبعتين طبعة دار اللباب؛ لأنها منقحة ومحققة على أربع نسخ، وأما طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، فقد صرح أشرف عبد المقصود نفسه في تحقيقه لشرح مشارق الأنوار بأن تحقيقه لمتن (مشارق الأنوار) كان فيه بعض الأخطاء.

المطلب الثاني

كتب مطبوعة للجمع بين الصحيحين للمعاصرين

الكتاب الأول: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان

اولاً: الكتاب ومؤلفه

محمد فواد عبدالباقي، المتوفى سنة (1967م)، واسم كتابه "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان"، من أيسر كتب الجمع وأسهلها، وأقربها إلى نفوس المبتدئين من طلبة العلم ، ومن اشتغل بالحفظ.

ثانياً: مزايا الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

اعتمد في إيراد المتن على ألفاظ البخاري، ولكنه رتب الأحاديث على أبواب صحيح مسلم رحمه الله. كما قال في مقدمته الموجزة جدا: "لهذا كان ترتيب صحيح مسلم هو الترتيب الذي توخيته وارتضيته, فأخذت منه أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها، وأخذت من صحيح البخاري نص الحديث الذي وافقه مسلم عليه. وبينت عقب سرد كل حديث موضعه من صحيح البخاري، بذكر اسم الكتاب، وعنوان الباب، مع أرقامها"

ولعل كون مؤلفه من أبناء العصر المتخصصين في الاشتغال بالفهرسة والجمع والترتيب لكتب السنة النبوية – ساعد على تيسير كتاب "اللؤلؤ والمرجان" للقراءة والحفظ، خاصة وأنه أخلاه من إيراد اختلاف الروايات والتنبيه على الفروق بينها، كما لم يتطرق إلى المفردات، ولم يخض في اختلاف نسخ الصحيحين، وهكذا جاء كتابه مقتصرا على تجريد المتفق عليه، خاليا من فوائد كتابي الحميدي والإشبيلي، يمكن أن يكون أساسا للمبتدئ في طلب العلم إذا أراد قراءة المتفق عليه أو حفظ ما يتمكن من حفظه من هذا الكتاب، لكن سيفوته الكثير من الألفاظ والروايات ولا شك؛ لأن المؤلف لم يعتن بسياقها أو التنبيه عليها، والحافظ

المبتدئ لا يضره هذا الفوت إن شاء الله.

الكتاب الثاني: الجامع بين الصحيحين

اولاً: الكتاب ومؤلفه

صالح أحمد الشامي، باحث معاصر، اسم كتابه "الجامع بين الصحيحين"، طبعته دار القلم في دمشق في العام 1993م في مجلدين، وقد سبقت طباعته طباعة كل من جمع الحميدي والإشبيلي محققين، وكتب مقدمة نبه فيها على العديد من المسائل المهمة في هذا الباب.

ثانياً: مزايا الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

رتب كتابه على أبواب موضوعية خاصة به، وقد كان منهجه في مفردات البخاري ومسلم اختيار الرواية الأعم والأشمل، وفي المتفق عليه يقول فيه (1/26-27): "كانت طريقتي أن أضع أمامي روايات البخاري للحديث، وكذلك روايات مسلم له، ثم أختار النص الذي اتفقا عليه. فإن كان هذا النص هو الأعم والأشمل اكتفيت به، وإلا أشرت إلى الزيادات والفروق في الروايات الأخرى في كل منهما. وحيث كان الحديث متفقا عليه فإني أثبت لفظ البخاري، فإن كان في لفظ مسلم أو سياقه زيادة فائدة، فإني أثبته أيضا أو أشير إلى ذلك حسب مقتضى الحال".

ثم اختصر كتابه هذا بـ "الوافي بما في الصحيحين" ليناسب طلبة العلم الراغبين في حفظ الكتاب بعيدا عن تطويل الروايات وتنوعها.

الكتاب الثالث: الجمع بين الصحيحين للحفاظ

اولاً: الكتاب ومؤلفه

فضيلة الشيخ يحيى بن عبد العزيز اليحيى حفظه الله، واسم كتابه "الجمع بين الصحيحين للحفاظ"، مثل مشروعا عمليا – وليس بحثيا – لجمع الأحاديث المتفق عليها، ثم مفردات كل من البخاري ومسلم، بأسهل طريقة، وأيسر عبارة، تقريبا لمن يرغب بحفظ الكتابين، تداوله طلبة العلم مصورا قبل أن يصير الشيخ إلى طبعه، فطبعته دار ابن الجوزي الطبعة الأولى في العام 1424هـ.

ثانياً: مزايا الكتاب، ومنهج المؤلف فيه

بين في مقدمته الموجزة جدا منهجه باختصار قائلا: "المتن هو لفظ البخاري، وكله متفق عليه، إما على لفظه أو على معناه، ما عدا الموضوع بين قوسين ()، فهو من مفردات البخاري، كل ما في الحاشية من مفردات مسلم فقط، كل أبوابه هي أبواب البخاري في صحيحه إلا ما أشرت إليه بنجمة، هكذا*، الشواهد والمتابعات التي ليس فيها أحكام جديدة لم أثبتها هنا إلا يسيرا، ولكن أثبتها كلها في كتاب "الجمع بين الصحيحين للباحثين" انتهى.

ويتضح من هذه المقدمة أن المؤلف قصد الاختصار فعلا على الحافظ كي لا يشق الأمر عليه، وأحال تفصيل الروايات والتنبيه عليها إلى كتاب في طور التأليف جعله "للباحثين"، وقد سجل الباحثون العديد من الملاحظات المهمة على نسخة "الحفاظ" هذه، من قبيل فوات أحاديث برأسها، وإدخال السياقات ببعضها دون تنبيه، وقد روجع الكتاب بعد ذلك من قبل القائمين على المشروع، وصوبت العديد من الملاحظات والحمد لله.

المطلب الثالث

كتب أخرى للجمع بين الصحيحين

وهناك مصنفات أخرى مطبوعة في "الجمع بين الصحيحين"، ولكن ما سبق هي الأشهر والأوسع انتشارا، وبعضها عليه مؤاخذات أضعفت منهجيتها البحثية، منها:

1. **الجمع بين الصحيحين، للحسن بن محمد الصاغاني**، المتوفى سنة (650هـ)، والمسمى "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية". اقتصر الكتاب على الأحاديث القولية فقط، ويلاحظ عليه أنه رتب الأحاديث فيه على كلمات في أبواب النحو، مبتدئا بمن الموصولة، ثم الاستفهامية، وهكذا، في ترتيب غريب يشق معه على الباحث الوصول إلى الحديث. فضلا عما زاده فيه من أحاديث "مسند الشهاب" للقضاعي وغيره ممزوجا بالصحيحين
2. **مسند الصحيحين وسنن الصحيحين"، لعبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي**، المتوفى سنة (1394هـ)، وقد قسمه إلى قسمين: القسم الأول: مسند الصحيحين، رتبه على مسانيد الصحابة. القسم الثاني: مسند الصحيحين أو مصنف الصحيحين، ورتبه على الأبواب على ترتيب صحيح مسلم. ويسوق الحديث بإسناده، ويعزوه إلى الكتاب والباب في أصله.
3. **زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم" لمحمد حبيب الله الشنقيطي**، طبعته دار إحياء الكتب العربية في خمسة مجلدات، رتب مؤلفه أحاديث على حروف المعجم، ولم يبين منهجه في جمع الروايات والاختيار بينها.
4. **الجمع بين الصحيحين برواية الإمام مسلم"**، ياسر بن إبراهيم السلامة، طبعته دار الوطن في الرياض، (1999م)، وهو كتاب متقن، قدم له الدكتور إبراهيم اللاحم، سرد فيه المؤلف الأحاديث سردا من غير تبويب، والتزم إيراد لفظ مسلم للحديث، وعد من المتفق عليه ما اتفقا على متنهما وإن اختلف الصحابي. قال في مقدمته (ص12): "ثم أتبعت كل حديث اتفقا عليه بذكر زيادات

الشيخين أو أحدهما في روايات أخرى للحديث، ولا أذكر من الرايات ما كان المعنى فيه موافقا للمعنى المثبت في الأصل، والتغاير إنما هو في التعبير، وإنما اقتصرت على الروايات التي تستقل بمعنى جديد... ثم أذكر الشواهد للحديث إن وجدت" انتهى.

5. **كفاية المسلم في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم" لمحمد أحمد بدوي.**
6. **هدي الثقلين في أحاديث الصحيحين" لمحمد لقمان السلفي**، دار الداعي، (ط1 عام 2000م)
7. **إرشاد القاري إلى أفراد مسلم عن البخاري" لعبد الله بن صالح العبيلان**، طبعته دار غراس في مجلدين، (2002م).
8. **أفراد البخاري" لأبي عمرو عبد الكريم الحجوري، و"أفراد مسلم" له أيضا.**

هذا وننبه أخيرا إلى أن المؤلفات في "الجمع بين الصحيحين" كثيرة في تاريخ علوم الحديث عبر القرون، وإنما أوردنا هنا ما نعلمه مطبوعا منها.

وأما الآخرون الذين تبين أن لهم مصنفات في "الجمع بين الصحيحين" لكنها في عداد المخطوط أو المفقود، فهم:

1. الجوزقاني (388هـ)،
2. أبو مسعود الدمشقي (401هـ)،
3. ابن الفرات (414هـ)،
4. والقراب (414هـ)، البرقاني (425هـ)،
5. عمر بن علي الليثي (466هـ)، البغوي (516هـ)،
6. محمد بن حسين الأنصارى الحوضي (532هـ)،

7. عبد الرحمن بن يحيى الإشبيلي (580هـ)،

8. أبوعبدالله محمد بن حسين المري – بوزن غني – (582هـ)،

9. ابن الجوزي (597هـ)، ابن زرقون (621هـ)،

10. أبو جعفر أحمد القرطبي المعروف بابن حجة (643هـ)،

11. المنذري (656هـ)،

12. ابن حجر العسقلاني (852هـ)[1]

[1] ينظر مقدمة تحقيق "الجمع بين الصحيحين" للإشبيلي (1/11-15) وغيرها.

المبحث الثاني

كتاب الدلائل لقاسم بن ثابت

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ملخص عن المؤلف ومنهجه

المطلب الثاني: ملخص عن الكتاب

المطلب الأول

ملخص عن المؤلف ومنهجه

التعريف بالمصنف:

قاسم بن ثابت بن حَزْم بن عبد الرَّحْمن بن مُطَرِّف بن سَلَيْمان بن يَحْيى العُوفِيّ: من أهل سَرقسْطَة؛ يُكَنَّى: أبا مُحَمَّدُ،

«رَحَل مَعَ أبِيه فَسَمِعَ بِمصْر: من أَحْمَد بن شُعَيْب النّسَائي، وأحمد بن عَمرو البزَّار، وسَمِعَ بمكَّة: من عَبْد الله بن عليّ الجَارُود، ومُحَمَّد بن عَليّ الجوهَريّ وغَيْرهما. وعنَى بِجَمْع الحدِيث، واللغة هُو وأبوه، فَأدْخَلا الأنْدَلُس عِلْماً كَثيراً، ويُقَال أَنَّهُما أوّل من أدْخَل إلَيْنا: كِتاب العَيْنِ. وألَّفَ قاسم كِتاباً في شَرْحِ الحدِيث، سَمَّاه: كِتَاب الدَّلَائل؛ بَلَغ فيه الغَاية من الإتْقَانِ؛ وماتَ قَبْل إكماله فَأَكمَلَهُ أبُوه ثَابِتٌ بَعْده،

أخْبَرني العَبَّاس بن عَمْرو الوَرَّاق، قالَ: سَمِعْتُ إسماعيل بن القَاسِم البغْدَاديّ، يَقُول: كَتَبْتُ كِتابَ الدَلَائل وَمَا أَعْلمُ وَضْعاً بالأنْدَلُس مِثْلهُ. فتَعصب؛ ولو قالَ إسْمَاعيل: إنه ما وُضِع بالمشْرِق مَثْلُه ما أَبْعَد،

وكان: قَاسِم عالِماً بالحَديثِ والفِقْهِ، مُتَقَدَّماً في مَعْرفة الغريب، والنّحو، والشّعر، وكانَ مَعَ ذلك وَرِعاً نَاسِكاً. وأريدَ عَلَى أن يَلي القضاء بِسَرقُسطة فامْتَنَع مِن ذلك، وَأرَادَ أَبُوه إكْرَاهَه عليه فَسَلهُ أَن يَترَكَهُ يَتَراءى في أَمره ثلاثة أيَّام يَسْتَخير الله فيها. فَمات في هذه الثَّلاثَة الأيام. فَيْرُوُون أنه دَعَا لِنَفْسه بالموت، فقَبَضَهُ اللهُ أجَلَّ محمودٍ. وكانَ يُقَال: إنه مُجاب الدَّعْوة أخْبرني بهذا الخبر العَبَّاس بن عَمْرٍو، وهوَ عِنْد أهْل سَرقُسْطَة مُستْفيض،

وقرأْتُ بخَطَّ المسْتَنْصر بالله رحمه الله: تُوفِّيَ: قاسم بن ثابت رحمه الله : سنة اثْنَتين وثَلاثِ مائة بِسَرقسْطة. وكان: عَالِماً، زاهِداً، خَيِّراً. وقالَ ابنهُ ثابت ابن قاسم: وَلدَ أبي قاسم بن ثابت سنَة خَمْس وخَمسين ومائَتين، وتُوفِّيَ: في سَرَقسطة في شوال سنة اثنتين وثلاثِ مائةٍ.»[1]

منهج المؤلف

1. تفسير الألفاظ المتعددة الوجوه: يقوم المؤلف بتفصيل القول في تفسير الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى، مع بيان المصادر اللغوية والنحوية التي تدعم تلك التفسيرات.

2. الاعتماد على القصص النبوية: يذكر المؤلف قصصًا مرتبطة بالأحاديث، مثل حديث عائشة في قصة الإفك، ويستخدم هذه القصص لإيضاح معاني الألفاظ أو السياقات التي وردت فيها.

3. تصحيح الأخطاء الفقهية والشروح: يعرض المؤلف بعض المسائل الفقهية ويشرحها بدقة من خلال الأحاديث. بالإضافة إلى ذلك، يتعامل مع الشروح غير الدقيقة أو التي تتعارض مع السنة، مع توضيح وجهة نظره بناءً على الأحاديث الصحيحة.

4. الاستعانة بالمصادر الفقهية: يبرز المؤلف وجهة نظره في بعض المسائل الفقهية التي تتطلب تفسيرًا خاصًا، مثل تفسير حديث صلاة العصر وصلاتها في الوقت المناسب.

5. توجيه الحديث بناءً على اللغة والسياق: يوضح المؤلف أهمية استخدام اللغة والسياق في فهم معاني الأحاديث، مع التركيز على الكلمات التي قد تبدو غريبة أو صعبة التفسير.

[1] «**تاريخ علماء الأندلس**» (**1**/ **403**):

6. الاعتماد على الأمثال العربية: يستخدم المؤلف الأمثال والعبارات الشهيرة عند العرب لتوضيح بعض المعاني الغامضة في الأحاديث.

7. بيان أوهام المحدثين: يخصص المؤلف جزءًا لتصحيح أوهام المحدثين وتصحيح الأحاديث التي قد يعتقد بعضهم أنها صحيحة بينما هي تحمل تأويلات أو تفسيرًا مخالفًا للسنة الصحيحة.

8. الشرح التفصيلي لبعض الأحاديث الخاصة بالفقه: يتناول المؤلف بعض الأحاديث التي تحمل قضايا فقهية شائكة ويشرحها بتفصيل، مع توضيح أحكامها وتفسيرها.[1]

[1] منقول بتصرف من كتاب الدلائل لقاسم بن ثابت بتحقيق د. محمد بن عبدالله القناص، ص 50 – 59.

المطلب الثاني

ملخص عن الكتاب

اسم الكتاب:

الدَّلائل على معاني الحديث بالشّاهد والمِثَل

عدد الأحاديث الواردة في الكتاب

حسب تحقيق د. محمد عبدالله القانص فإن عدد الأحاديث 666 حديثاً.

ملخص الكتاب ومكانته عند العلماء

لا تخفى عناية علماء الأمة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، خلفا بعد سلف، وجيلا بعد جيل؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فاجتهدوا رحمهم الله في بيان صحيحه من سقيمه، وحَسنه من مقبوله، ومسنده من مرسله، وموقوفه من موصوله، واختلافَ روايته وعلله؛ وعلم غريب الحديث .كما قال الإمام ابن الصلاح(ت643هـ) . «فنّ مهمّ يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهَيِّن، والخائض فيه حقيقٌ بالتحري، جديرٌ بالتَّوقِّي»، وكيف لا يكون هذا الفنّ بهذه المنزلة، ولغةُ الحديث الشريف قبسٌ من الوحي، أو وحيٌ مرويٌّ منقول .

ومما لا شكّ فيه أن عناية المحدثين واللغويين بعلم غريب الحديث نابعة من حُبِّهِم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخوفهم من وقوع الزلل في فهمه؛ لا سيما مع كثرة الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي؛ إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحَدِّثُ كلّ قوم من العرب بلسانهم، وبالرجوع إلى جهود العلماء في شرح غريب الحديث نجدهم اتجهوا في مرحلة أولى إلى العناية بما في متون الأحاديث من مفردات تحتاج إلى شرح وبيان، فألَّفوا رسائل وجيزة، إذا جُمعت لا تعدو أن تكون كتاباً واحداً دون الاهتمام بالإسناد،

ولم يتَّبع مؤلفوها منهج الكشف عما فاتهم من نوادر لغة الحديث، وبقي الأمر كذلك إلى أوائل القرن الثالث الهجري، حين صنّف أبو عُبيد القاسم ابن سلاّم الهروي(ت224هـ) كتابه «غريب الحديث»، الذي تناول فيه بالشرح والتفسير معظم المشهور من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، والمأثور من أحاديث الصحابة والتابعين، وتابع التابعين، ثم ختمه بأحاديث لا يعرف أصحابها، واهتم اهتماماً زائداً بالسند، مما جعله كتابا معتمدا عند أهل العلم، ثم حذا حذوه وأكمل نقائصه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت276هـ) في كتابه:«غريب الحديث .«

ثم جاء بعدهما بعقود يسيرة فتمَّمَ عملهما وشرح ما أغفلاه الإمامُ المحدث اللغويّ الشهير القاسم بن ثابت السّرقسطي الأندلسي(ت302هـ) وذلك في كتابه الكبير الذي سماه:«الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل»، وهو الكتاب الذي نال إعجاب العلماء من حيث كونه:

1. مرجع في علم الحديث: اعتمد عليه العديد من العلماء الكبار في مصنفاتهم، مثل ابن حجر العسقلاني في كتبه والزيلعي في "نصب الراية". وقد كان الكتاب مصدرًا مهمًا لتفسير العديد من الأحاديث التي تفرد المؤلف بذكرها، مما يضيف إلى قيمته العلمية في مجال الحديث.

2. أهمية في تفسير غريب الحديث: الكتاب يعد من أوائل المحاولات العلمية لتفسير الغريب في الأحاديث، وهي مهمة أصبحت ملحة في فترة تفشي العجمة واختلاط الألسنة، حيث بات فهم الكلمات الغريبة والمعاني المعقدة ضروريًا. ويعد كتاب "الدلائل" من بين المؤلفات المميزة في هذا المجال، مثل كتب أبي عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبة.

3. تنوع مصادره: المؤلف استخدم مصادر لغوية وأدبية غنية، واستشهد بالشعر العربي والأمثال لتوضيح المعاني اللغوية. ويشير العلماء إلى أن قاسم بن ثابت قد تفرد بذكر بعض الأحاديث والآثار التي لم ترد في كتب أخرى، مما جعل الكتاب مصدرًا فريدًا من نوعه.

الاستخدامات:

الكتاب ليس فقط مرجعًا لغويًا، بل يعتبر أيضًا أداة لفهم السياقات التاريخية والفقهية للأحاديث النبوية.

تم اعتماده من قبل الكثير من المحدثين والفقهاء عبر العصور، ما يدل على استمرارية أهميته العلمية.

طبعات الكتاب

1- تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 3

2- دراسة وتحقيق: د. محمد حامد الحاج خلف، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء-الرباط، سلسلة نوادر التراث(14)، الطبعة الأولى: 1432هـ/2011م، في أربع مجلدات كبيرة تتكون من (2032 صفحة).

خاتمة:

تتضح من خلال هذه الدراسة أهمية كتب الجمع بين الصحيحين وكتاب الدلائل في توضيح الأحكام الشرعية وفهم النصوص النبوية. يُعتبر هذا البحث خطوة نحو إثراء المكتبة الإسلامية بمزيد من الفهم التحليلي لهذه الكتب الثمينة التي تجمع بين الحفاظ على صحة النصوص النبوية وتفسير معانيها بشكل يسهم في رفد الجهود العلمية المعاصرة في مجال الدراسات الإسلامية.